البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

كانون الأول 2019

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	43

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 1.9% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019، وذلك مقابل نمو نسبته 2.0% خلال نفس الفترة من عام 2018. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2019 بنسبة 0.3%، بالمقارنة مع 4.5% خلال نفس الفترة من عام 2018. كما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2019 ليصل الى 19.1% مقابل 18.6% خلال نفس الربع من عام 2018.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 ما مقداره 13,786.2 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.4 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 ما مقداره 34,801.8 مليون دينار، مقابل 33,359.3 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 ما مقداره 27,134.4 مليون دينار، مقابل 26,111.8 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 ما مقداره 35,129.3 مليون دينار، مقابل 33,848.1 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 ما مقداره 1,795.2 نقطة، مقابل 1,908.8 نقطة في نهاية عام 2018.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 1,133.2 مليون دينار (-4.4% من GDP) خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2019، بالمقارنة مع عجز مقداره 859.4 مليون دينار (-3.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع رصيد إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر تشرين الأول 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 1,482.3 مليون دينار، ليصل إلى 17,703.0 مليون دينار (56.8% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 404.1 مليون دينار، ليصل إلى 12,491.6 مليون دينار (40.1% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفعت نسبة إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2019 عن مستواها المتحقق في نهاية عام 2018 لتصل إلى 96.9% من GDP.

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال العشرة شهور الأولى من عام 2019 بنسبة 8.6% لتبلغ 4,881.8 مليون دينار، في حين انخفضت المستوردات بنسبة 5.5% لتبلغ 11,273.7 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 14.0% ليصل إلى 6,391.9 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018. وتشير البيانات الأولية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2019 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 9.9% وارتفاع مدفوعاته بنسبة 5.1% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2019 إلى ارتفاعها بنسبة 1.4% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 770.7 مليون دينار (3.4% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,039.0 مليون دينار (9.3% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2018. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 4.8% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 مقارنة مع 10.5% من GDP خلال الفترة المقابلة من عام 2018. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 473.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 مقارنة مع 542.5 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2018. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 32,998.1 مليون دينار وذلك مقارنة مع 32,149.6 مليون دينار في نهاية عام 2018.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 ما مقداره 13,786.2 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.4 شهراً.

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 ما مقداره 34,801.8 مليون دينار، مقابل 33,359.3 مليون دينار في نهاية عام 2018.

- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 ما مقداره 27,134.4 مليون دينار، مقابل 26,111.8 مليون دينار في نهاية عام 2018.

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 ما مقداره 35,129.3 مليون دينار، مقابل 33,848.1 مليون دينار في نهاية عام 2018.

- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019، باستثناء سعر الفائدة على ودائع التوفير والذي شهد انخفاضاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2018. في المقابل، انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019، باستثناء سعر الفائدة على الجاري مدين والذي شهد ارتفاعاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2018.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 ما مقداره 1,795.2 نقطة، مقابل 1,908.8 نقطة في نهاية عام 2018. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 ما مقداره 14,771.3 مليون دينار، مقابل 16,122.7 مليون دينار في نهاية عام 2018.

أهم المؤشـرات النقديــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية تشرين الثاني			
2019	2018		2018
US$ 13,786.2 2.9%	US$ 12,844.7 -10.7%	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 13,392.3 -6.9%
34,801.8 4.3%	33,206.4 0.8%	السيولة المحلية	33,359.3 1.2%
27,134.4 3.9%	26,187.0 5.9%	التسهيلات الائتمانية	26,111.8 5.6%
24,028.9 4.4%	23,037.3 5.9%	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	23,011.3 5.8%
35,129.3 3.8%	33,744.2 1.6%	إجمالي ودائع العملاء	33,848.1 2.0%
26,905.9 4.8%	25,568.8 -0.3%	ودائع بالدينار	25,667.6 0.1%
8,223.4 0.5%	8,175.4 8.2%	ودائع بالعملات الأجنبية	8,180.5 8.3%
28,086.7 4.2%	26,979.5 0.2%	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	26,944.5 0.1%
21,963.8 5.4%	20,897.4 -1.7%	ودائع بالدينار	20,846.4 -1.9%
6,122.9 0.4%	6,082.1 7.5%	ودائع بالعملات الأجنبية	6,098.1 7.8%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

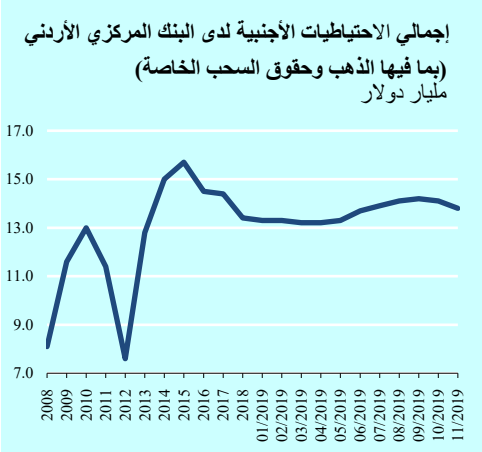

بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 ما مقداره 13,786.2 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.4 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 ما مقداره 34.8 مليار دينار، مقابل 33.4 مليار دينار في نهاية عام 2018.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 مع نهاية عام 2018، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونـات السيـولـة**

    - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 ما مقداره 30.2 مليار دينار، بالمقارنة مع 28.9 مليار دينار في نهاية تشرين الثاني 2018 و29.1 مليار دينار في نهاية عام 2018.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 ما مقداره 4.6 مليار دينار، بالمقارنة مع 4.3 مليار دينار في نهاية تشرين الثاني من عام 2018، و4.3 مليار دينار في نهاية عام 2018.

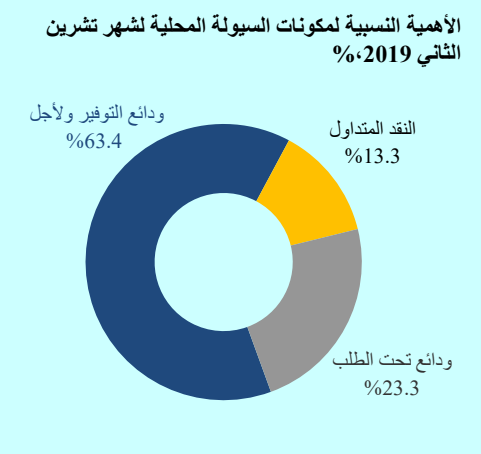

- **العوامل المؤثرة على السيولة المحلية**

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 ما مقداره 27.9 مليار دينار، بالمقارنة مع 26.6 مليار دينار في نهاية تشرين الثاني 2018 و26.0 مليار دينار في نهاية عام 2018.

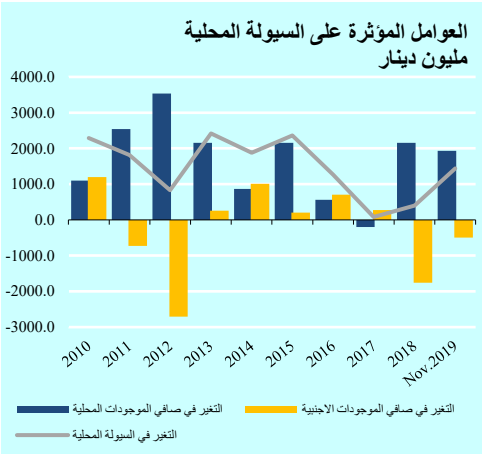

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 ما مقداره 6.9 مليار دينار، بالمقارنة مع رصيد مقداره 6.6 مليار دينار في نهاية تشرين الثاني 2018، و7.4 مليار دينار في نهاية عام 2018. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 ما مقداره 9.6 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2018		نهاية تشرين الثاني 2018	نهاية تشرين الثاني 2019
7,368.3	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**6,563.1**	**6,877.1**
9,151.3	البنك المركزي	8,708.7	9,575.6
-1,783.0	البنوك المرخصة	-2,145.7	-2,698.5
25,991.0	**الموجودات المحلية (صافي)**	**26,643.3**	**27,924.7**
-4,345.0	البنك المركزي، منها:	-3,887.5	-4,446.1
675.2	الديون على القطاع العام (صافي)	753.3	542.9
-5,043.0	أخرى (صافي*)	-4,663.6	-5,012.1
30,336.1	البنوك المرخصة	30,530.8	32,370.9
10,234.1	الديون على القطاع العام (صافي)	10,662.2	11,782.6
23,686.8	الديون على القطاع الخاص	23,764.0	24,726.8
-3,584.8	أخرى (صافي)	-3,895.5	-4,138.5
33,359.3	**السيولة المحلية (M2)**	**33,206.4**	**34,801.8**
4,296.4	**النقد المتداول**	**4,330.5**	**4,636.2**
29,062.9	**الودائع، منها:**	**28,875.9**	**30,165.6**
6,168.0	بالعملات الأجنبية	6,114.7	6,196.6

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعـار الفائـدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي، وللمرة الثالثة خلال العام الحالي، بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بتاريخ 31 تشرين الأول 2019 بواقع 25 نقطة أساس، لتصبح كما يلي:
- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 4.00%.
- سعر إعادة الخصم: 5.00%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 4.75%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 3.25%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 4.00%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 4.00%.

ويأتي هذا القرار مواكباً لتطورات أسعار الفائدة في الأسواق الإقليمية والدولية، كما ويهدف هذا القرار إلى تعزيز نمو الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية، وتحفيز الإنفاق المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري بما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي. وجاء هذا القرار مدعوماً بتوفر رصيد مريح من الاحتياطيات الأجنبية وتحسن الحساب الجاري لميزان المدفوعات وانخفاض معدل التضخم.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

2018		تشرين الثاني 2018	تشرين الثاني 2019
4.75	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	4.50	4.00
5.75	إعادة الخصم	5.50	5.00
5.50	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	5.25	4.75
4.00	نافذة الإيداع لليلة واحدة	3.75	3.25
4.75	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	4.50	4.00
4.75	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	4.50	4.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعـار الفائـدة في السـوق المصرفـي:

أسعـار الفائـدة علـى الـودائـــع:

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.90%، ليرتفع بذلك بمقدار 17 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.

أسعار الفائدة على الودائع

تشرين الثاني 2017- تشرين الثاني 2019 ، نسب مئوية

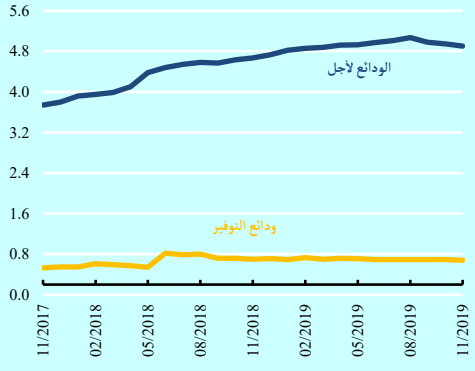

- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.68%، ليسجل بذلك انخفاضاً بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.43%، ليسجل بذلك ارتفاعاً بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.63%، ليرتفع بذلك بمقدار 22 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.
- الكمبيالات والأسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 بمقدار 18 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.86%، لينخفض بذلك بمقدار 78 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.

أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية
تشرين الثاني2017 - تشرين الثاني2019، نسب مئوية

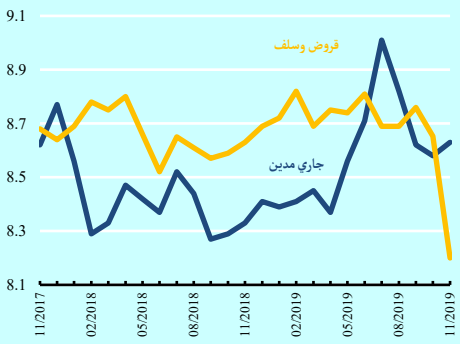

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

2018		تشرين الثاني 2018	تشرين الثاني 2019	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.38	تحت الطلب	0.34	0.43	5
0.71	توفير	0.70	0.68	-3
4.73	لأجل	4.67	4.90	17
	التسهيلات الائتمانية			
9.64	كمبيالات واسناد مخصومة	9.98	8.86	-78
8.69	قروض وسلف	8.63	8.20	-49
8.41	جاري مدين	8.33	8.63	22
9.57	الإقراض لأفضل العملاء	9.51	9.56	-1

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 بمقدار 45 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.20%، لينخفض بذلك بمقدار 49 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 ما نسبته 9.56%، منخفضاً بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، وبمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 بما مقداره 1,022.6 مليون دينار، أو ما نسبته (3.9%)، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 1,450.2 مليون دينار (5.9%) خلال الفترة المماثلة من عام 2018.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,017.6 مليون دينار (4.4%)، والمؤسسات العامة بمقدار 93.9 مليون دينار (21.9%)، والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 11.3 مليون دينار (52.6%). في المقابل، انخفض رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 71.5 مليون دينار (3.6%)، وللقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 28.7 مليون دينار (4.4%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2018.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 ما مقداره 35,129.3 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 1,281.2 مليون دينار (3.8%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 546.5 مليون دينار (1.6%) خلال الفترة المماثلة من عام 2018.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 26.9 مليار دينار و8.2 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 25.6 مليار دينار للودائع بالدينار و8.2 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية تشرين الثاني من عام 2018. أما في نهاية عام 2018، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار ما مقداره 25.7 مليار دينار و8.2 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصـة عمان تبايناً في أدائها خلال الأحد عشر شـهراً الأولى من عام 2019 بالمقارنة مع مسـتوياتها المسـجلة خلال عام 2018. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

حجم التداول:

بلغ حجم التداول خلال شهر تشرين الثاني من عام 2019 حوالي 89.9 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 169.4 مليون دينار (65.3%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض مقداره 363.0 مليون دينار خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2019، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,427.0 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً بمقدار 300.3 مليون دينار (17.4%) عن مستواه المسجل خلال الفترة المماثلة من عام 2018.

عـــدد الأسهـــم:

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر تشرين الثاني من عام 2019 بمقدار 29.8 مليون سهم (25.1%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 88.8 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 51.2 مليون سهم (36.8%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2019، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,110.9 مليون سهم، بالمقارنة مع 1,058.6 مليون سهم خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

الرقم القياسي العام لأسـعار الأسهـم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 انخفاضاً قدره 5.1 نقطة (0.3%) عن

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

2018		تشرين الثاني 2018	تشرين الثاني 2019
1,908.8	**الرقم القياسي العام**	**1,863.1**	**1,795.2**
2,652.7	القطاع المالي	2,567.0	2,422.2
1,882.7	قطاع الصناعة	1,832.6	1,813.0
1,279.8	قطاع الخدمات	1,293.1	1,284.0

المصدر: بورصة عمان.

مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 1,795.2 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 95.6 نقطة (4.9%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2018، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 113.6 نقطة (6.0%) مقابل انخفاض قدره 263.7 نقطة (12.4%) خلال الفترة المماثلة من عام 2018. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض كل من الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 230.5 نقطة (8.7%)، وقطاع الصناعة بمقدار 69.7 نقطة (3.7%)، وارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الخدمات بمقدار 4.2 نقطة (0.3%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2018.

القيمة السوقية للأسهم:

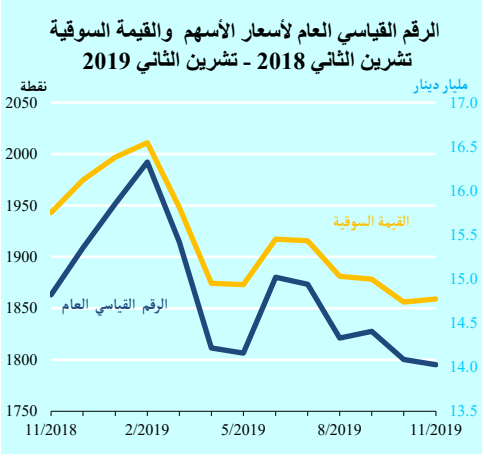

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2019 ما مقداره 14.8 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 33.7 مليون دينار (0.2%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 577.1 مليون دينار (3.5%) خلال نفس الشهر من عام 2018. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2018، فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 1,351.3 مليون دينار (8.4%)، مقارنة مع انخفاض قدره 1,211.4 مليون دينار (7.1%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر تشرين الثاني من عام 2019 تدفقاً موجباً بلغ 14.6 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 3.3 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2018. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر تشرين الثاني من عام 2019 ما قيمته 22.8 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 8.2 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2019، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً موجباً مقداره 120.7 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب بلغ 23.6 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2018.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2018		تشرين الثاني 2018	تشرين الثاني 2019
2,319.3	حجم التداول	101.0	89.9
9.3	معدل التداول اليومي	5.0	4.5
16,122.7	القيمة السوقية	15,751.1	14,771.3
1,245.9	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	87.9	88.8
484.5	صافي استثمار غير الأردنيين	-3.3	14.6
1,231.8	شراء	22.8	22.8
747.3	بيع	26.1	8.2

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصـة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2019 بنسبة 1.9%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.0% خلال ذات الربع من عام 2018. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.5% خلال الربع الثالث من عام 2019، محافظاً بذلك على نفس معدل النمو خلال ذات الربع من عام 2018.

- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 بنسبة 1.9% مقابل نمو نسبته 2.0% خلال نفس الفترة من العام السابق، فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.6% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019، وذلك مقابل نمو نسبته 3.8% خلال ذات الفترة من عام 2018.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2019 بنسبة 0.3%، مقابل نمو نسبته 4.5% خلال نفس الفترة من عام 2018.

- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2019 ليصل إلى 19.1% (17.1% للذكور و27.5% للإناث)، وذلك مقابل 18.6% (16.3% للذكور و27.1% للإناث) خلال نفس الربع من عام 2018. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 49.9%) و20-24 سنة (بواقع 38.7%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة تباطؤاً طفيفاً في أدائه خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019، إذ نما بنسبة 1.9% بالمقارنة مع نمو نسبته 2.0% خلال ذات الفترة من عام 2018. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل تباطؤاً في أدائه لينمو بنسبة 0.4% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 مقابل نمو نسبته 1.3% خلال نفس الفترة من عام 2018). فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.1% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019، محافظاً على معدل نموه المسجل خلال ذات الفترة من عام 2018. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.6% مقابل نمو نسبته 3.8% خلال ذات الفترة من عام 2018، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.6% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 مقابل نمو نسبته 1.8% خلال ذات الفترة من عام 2018.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
2019-2017
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2017					
GDP بالأسعار الثابتة	2.5	2.3	1.9	1.9	**2.1**
GDP بالأسعار الجارية	4.3	3.5	4.0	3.7	**3.9**
2018					
GDP بالأسعار الثابتة	1.9	2.1	2.0	1.8	**1.9**
GDP بالأسعار الجارية	4.0	3.9	3.5	3.6	**3.7**
2019					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	1.8	1.9		
GDP بالأسعار الجارية	3.9	3.3	3.5		

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2019-2016، %

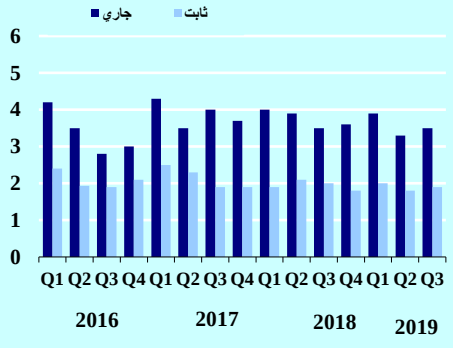

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 العقارات (0.4 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"النقل والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، والصناعات التحويلية (0.2 نقطة مئوية)، و"الخدمات الحكومية" (0.2 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية" (0.2 نقطة مئوية) . وقد شكّلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 84.2% من النمو الحقيقي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة.

القطاعات	معدل النمو الثلاثة أرباع الأولى		المساهمة في النمو (نقطة مئوية) الثلاثة أرباع الأولى	
	2018	2019	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.0	1.9	2.0	1.9
الزراعة	3.2	2.6	0.2	0.1
الصناعات الاستخراجية	2.0	5.7	-	0.1
الصناعات التحويلية	1.5	1.3	0.3	0.2
الكهرباء والمياه	2.3	1.7	0.1	0.1
الإنشاءات	-0.3	-0.3	-	-
تجارة الجملة والتجزئة	1.3	1.0	0.1	0.1
المطاعم والفنادق	1.1	1.2	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	3.0	3.1	0.3	0.3
خدمات المال والتامين	3.6	3.6	0.3	0.3
العقارات	2.6	2.5	0.4	0.4
خدمات اجتماعية وشخصية	3.9	3.4	0.2	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	1.1	1.9	0.1	0.2
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	2.8	2.8	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- : اقل من 0.1 نقطة مئوية.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 تفاوتاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي تحسنت فيه قطاعات "الصناعات الاستخراجية "، و"منتجو الخدمات الحكومية"، و"النقل والتخزين والاتصالات"، و"المطاعم والفنادق"، شهدت قطاعات الزراعة، والصناعات التحويلية، و" الكهرباء والمياه"، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية"، و" تجارة الجملة والتجزئة"، تباطؤاً في أدائها، بينما شهد قطاع الإنشاءات تراجعاً في أدائه محافظاً بذلك على نفس تراجعه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن عام 2019 تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً، مثل عدد المغادرين (14.8%)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية (5.4%). أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها مثل المساحات المرخصة للبناء (36.2%)، وحجم التداول في سوق العقار (12.0%)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية (5.1%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2017	2018	المؤشـــر	2018	الفترة المتاحة	2019
4.5	-21.5	**المساحات المرخصة للبناء**	-12.5		-36.2
-2.4	-7.0	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	-7.2		-5.1
-4.9	-12.7	المنتجات الغذائية	-16.5		5.5
-3.1	-7.2	منتجات التبغ	-2.2		5.8
-7.3	-16.9	منتجات نفطية مكررة	-17.6	كانون ثاني-تشرين الأول	-11.6
-6.3	-4.3	صنع الملابس	-8.7		-3.4
1.9	-5.6	صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	-3.3		-10.0
0.3	27.7	المنتجات الكيميائية	30.3		10.6
13.4	0.5	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	1.1		5.4
-13.8	-6.2	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-6.3		-1.4
13.6	0.6	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	1.2		5.5
6.9	3.8	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	3.8		0.9
8.4	10.6	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	13.4	كانون الثاني-تشرين الثاني	-15.8
7.3	7.4	**عدد المغادرين**	6.7		14.8
-14.1	-13.0	**حجم التداول في سوق العقار**	-13.1	كانون الثاني-كانون الأول	-12.0

*: احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعـــار

سجل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، تضخماً نسبته 0.3% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2019، بالمقارنة مع تضخم اكبر نسبته 4.5% خلال نفس الفترة من عام 2018. ويأتي ذلك في ضوء تلاشي أثر الإجراءات الحكومية المتخذة في بداية عام 2018، والتي كان من أبرزها الضريبة المفروضة على التبغ والسجائر، وتحرير أسعار الخبز، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية. وجاء معدل التضخم المسجل خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2019 محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:
  - بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 3.4%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 3.2% خلال نفس الفترة من عام 2018.
  - بند "الحبوب ومنتجاتها" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 4.0%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 20.8% خلال نفس الفترة من عام 2018.

معدل التضخم خلال الأحد عشر شهراً الأولى للأعوام (2011-2019)، %

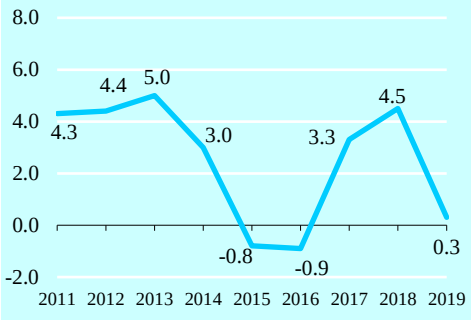

معدل التضخم خلال الأحد عشر شهراً الأولى للأعوام 2018 - 2019

مجموعات الانفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم Jan-Nov 2018	معدل التضخم Jan-Nov 2019	المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) Jan-Nov 2018	المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) Jan-Nov 2019
جميع المواد	**100.0**	**4.5**	**0.3**	**4.5**	**0.3**
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	**33.4**	**3.1**	**0.1**	**1.0**	**0.0**
الغذاء	**30.5**	**3.2**	**0.1**	**0.9**	**0.0**
الحبوب ومنتجاتها	5.0	20.8	4.0	0.9	0.2
اللحوم والدواجن	8.2	0.5	-1.5	0.0	-0.1
الأسماك ومنتجات البحر	0.8	1.5	-0.2	0.0	0.0
الألبان ومنتجاتها والبيض	4.2	1.0	-4.2	0.0	-0.2
الزيوت والدهون	1.9	4.6	0.9	0.1	0.0
الفواكه والمكسرات	2.7	-0.2	-1.4	0.0	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.9	-3.2	3.4	-0.1	0.1
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	**4.4**	**14.7**	**-2.0**	**0.7**	**-0.1**
المشروبات الكحولية	0.0	2.2	0.0	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.4	14.8	-2.0	0.7	-0.1
3) الملابس والأحذية	**3.5**	**-1.5**	**-1.3**	**-0.1**	**0.0**
4) المساكن، منها:	**21.9**	**3.6**	**1.7**	**0.8**	**0.4**
الإيجارات	15.6	2.7	2.5	0.5	0.4
الوقود والإنارة	4.8	8.5	-0.7	0.4	0.0
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	**4.2**	**1.8**	**0.1**	**0.1**	**0.0**
6) الصحة	**2.2**	**5.9**	**1.3**	**0.1**	**0.0**
7) النقل	**13.6**	**10.4**	**-1.5**	**1.5**	**-0.2**
8) الاتصالات	**3.5**	**0.2**	**0.0**	**0.0**	**0.0**
9) الثقافة والترفيه	**2.3**	**2.2**	**1.8**	**0.1**	**0.0**
10) التعليم	**5.4**	**2.7**	**1.8**	**0.2**	**0.1**
11) المطاعم والفنادق	**1.8**	**7.2**	**0.7**	**0.1**	**0.0**
12) السلع والخدمات الأخرى	**3.7**	**1.9**	**1.1**	**0.1**	**0.0**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- مجموعة المساكن والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 1.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.6% خلال نفس الفترة من عام 2018. ويُعزى هذا إلى ارتفاع أسعار بند الإيجارات بنسبة 2.5% مقابل ارتفاع نسبته 2.7% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2018.
- مجموعة التعليم والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 1.8%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.7% خلال نفس الفترة من عام 2018.

وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود مجتمعة برفع معدل التضخم خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2019 بمقدار 0.8 نقطة مئوية.

- تراجع أسعار عدد من البنود والمجموعات ابرزها النقل (1.5%)، و"اللحوم والدواجن" (1.5%)، و"الألبان ومنتجاتها والبيض" (4.2%)، و"التبغ والسجائر" (2.0%). وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود بخفض معدل التضخم خلال الاحد عشر شهراً من عام 2019 بمقدار 0.6 نقطة مئوية.

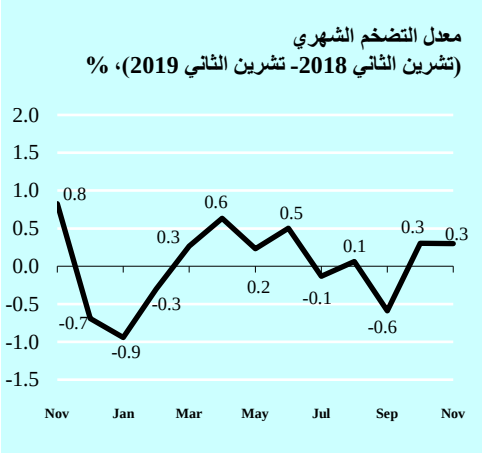

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر تشرين الثاني 2019، فقد سجل ارتفاعاً بالمقارنة مع مستواه في الشهر السابق (تشرين الأول 2019) بنسبة 0.3%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها "الفواكه والمكسرات (4.3%)، و"اللحوم والدواجن" (2.6%) و"الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (1.0%)، وتراجع أسعار عدد من المجموعات والبنود الأخرى، أبرزها "الزيوت والدهون " (1.8%)، و"الوقود والإنارة" (0.3%).

سوق العمل

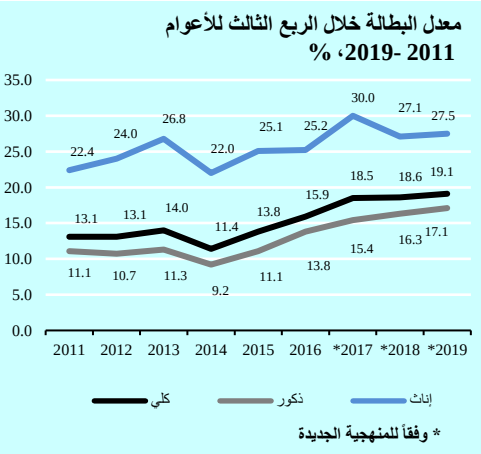

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 19.1% (17.1% للذكور و27.5% للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2019، وذلك مقابل 18.6% (16.3% للذكور و27.1% للإناث) خلال نفس الربع من عام 2018.

- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سجل اعلى معدل بطالة خلال الربع الثالث من عام 2019 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 49.9%) و20-24 سنة (بواقع 38.7%).

- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 25.2% خلال الربع الثالث من عام 2019.

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 33.6% (53.3% للذكور و13.2% للإناث)، بالمقارنة مع 36.8% (56.9% للذكور و15.8% للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2018.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 27.2%.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,133.2 مليون دينار (-4.4% من GDP) خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2019، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 859.4 مليون دينار (-3.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018. وفي حال استثناء المنح الخارجية (207.3 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 1,340.5 مليون دينار (-5.2% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 1,122.8 مليون دينار (-4.5% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018.
- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر تشرين الأول 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 1,482.3 مليون دينار، ليصل إلى 17,703.0 مليون دينار (56.8% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تشرين الأول 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 404.1 مليون دينار، ليصل إلى 12,491.6 مليون دينار (40.1% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) بمقدار 1,886.3 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 30,194.6 مليون دينار (96.9% من GDP)، مقابل 28,308.3 مليون دينار في نهاية عام 2018 (94.4% من GDP).
- انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2019 بمقدار 133.6 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2018، لتصل إلى 1,274.1 مليون دينار.
- وبناءً على التطورات السابقة، ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية شهر تشرين الأول 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 1,615.8 مليون دينار، ليصل إلى 16,428.9 مليون دينار (52.7% من GDP). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 2,019.9 مليون دينار، ليصل إلى 28,920.5 مليون دينار (92.8% من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2019 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2018:

الإيرادات العامة

انخفضت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر تشرين الأول من عام 2019 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 بمقدار 54.1 مليون دينار، أو ما نسبته 8.7% لتصل الى 569.7 مليون دينار. أما خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2019، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 97.4 مليون دينار، أو ما نسبته 1.6%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2018 لتصل إلى 6,045.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 153.6 مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 56.1 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2019

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تشرين الأول		معدل النمو	كانون الثاني - تشرين الأول		معدل النمو
	2018	2019	%	2018	2019	%
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**623.8**	**569.7**	**8.7-**	**5,947.8**	**6,045.2**	**1.6**
الإيرادات المحلية، منها:	559.9	562.4	0.4	5,684.3	5,837.9	2.7
الإيرادات الضريبية، منها:	350.6	415.3	18.5	3,755.1	3,873.2	3.1
ضريبة المبيعات	284.6	338.2	18.8	2,590.3	2,637.0	1.8
الإيرادات الأخرى	208.5	146.5	29.7-	1,920.5	1,957.5	1.9
المنح الخارجية	63.9	7.3	88.6-	263.4	207.3	21.3-
إجمالي الإنفاق	**699.7**	**704.1**	**0.6**	**6,807.2**	**7,178.3**	**5.5**
النفقات الجارية	633.4	641.8	1.3	6,191.8	6,581.6	6.3
النفقات الرأسمالية	66.3	62.3	6.0-	615.4	596.7	3.0-
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**75.9-**	**134.4-**	**-**	**859.4-**	**1,133.2-**	**-**
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	**-**	**-**	**-**	**3.4-**	**4.4-**	**-**

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2019 بمقدار 153.6 مليون دينار، أو ما نسبته 2.7%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018 لتصل إلى 5,837.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 118.1 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 37.0 مليون دينار، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 1.6 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية

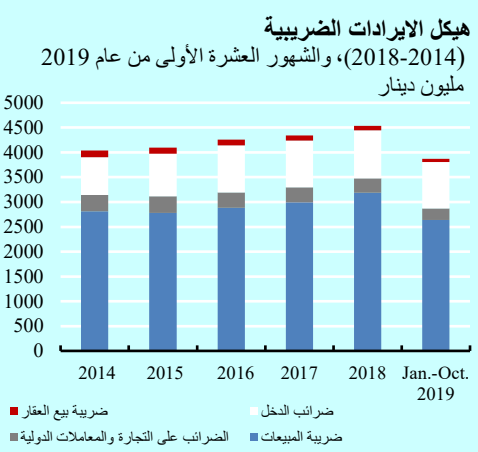

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2019 بمقدار 118.1 مليون دينار، أو ما نسبته 3.1%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018 لتصل إلى 3,873.2 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 66.3% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 94.7 مليون دينار، أو ما نسبته 11.2%، لتصل إلى 940.7 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 24.3% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 53.2 مليون دينار، أو ما نسبته 7.8% لتصل الى 739.5 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 78.6% من اجمالي الضرائب على الدخل والأرباح. وتشير بيانات بورصة عمان إلى ارتفاع صافي ارباح الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان

بنسبة 0.3% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019، بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2018، حيث بلغ صافي الأرباح 930.2 مليون دينار مقارنة مع 927.7 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2018. كما ارتفعت حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 41.5 مليون دينار، أو ما نسبته 26.0% لتصل إلى 201.2 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى بدء العمل بالقانون المعدل لقانون ضريبة الدخل الذي تم إقراره في نهاية عام 2018، بالإضافة إلى تمديد فترة الاستفادة من الإعفاء من غرامات التأخير المترتبة على المكلفين حتى نهاية حزيران 2019.

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 46.7 مليون دينار، أو ما نسبته 1.8%، لتبلغ 2,637.0 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 68.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 64.9 مليون دينار، وعلى السلع المحلية بمقدار 42.7 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 14.1 مليون دينار، وانخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 75.0 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 13.9 مليون دينار، أو ما نسبته 17.7%، لتبلغ 64.7 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 9.4 مليون دينار، أو ما نسبته 3.9%، لتبلغ 230.8 مليون دينار.

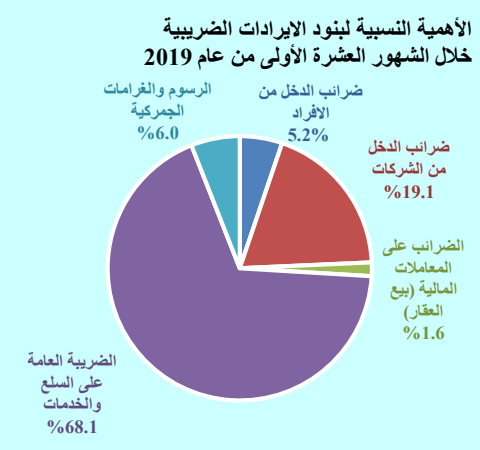

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2019 بمقدار 37.0 مليون دينار، أو ما نسبته 1.9%، لتصل إلى 1,957.5 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إيرادات دخل الملكية بمقدار 135.4 مليون دينار لتصل الى 366.9 مليون دينار (منها 333.2 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 211.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018)، وايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 3.6 مليون دينار لتصل الى 754.9 مليون دينار، وانخفاض الإيرادات المختلفة بمقدار 102.0 مليون دينار لتبلغ 835.6 مليون دينار.
- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2019 بمقدار 1.6 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2018، لتبلغ 7.2 مليون دينار.

- **المنح الخارجية**

انخفضت المنح الخارجية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2019 بمقدار 56.1 مليون دينار، أو ما نسبته 21.3%، لتصل إلى 207.3 مليون دينار، مقابل 263.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018.

- **النفقات العامة**

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر تشرين الأول من عام 2019 بمقدار 4.4 مليون دينار، أو ما نسبته 0.6% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018، لتبلغ 704.1 مليون دينار. أما خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2019، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 371.1 مليون دينار، أو ما نسبته 5.5%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018، لتبلغ 7,178.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 6.3%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 3.0%.

هيكل النفقات العامة
(2014-2018)، والشهور العشرة الأولى من عام 2019
مليون دينار

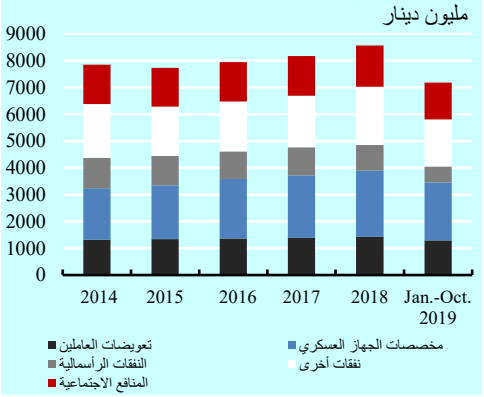

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2019 بمقدار 389.8 مليون دينار، أو ما نسبته 6.3%، لتصل إلى ما مقداره 6,581.6 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 91.7% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمعدل يفوق ارتفاع الإيرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، ليصل إلى 88.7%، مقابل 91.8% خلال نفس الفترة من عام 2018. وجاء ارتفاع النفقات الجارية نتيجة لما يلي:

- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 122.5 مليون دينار، لتصل إلى 1,292.8 مليون دينار.
- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 102.1 مليون دينار، لتصل إلى 2,161.2 مليون دينار.
- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 98.2 مليون دينار، ليصل الى 949.5 مليون دينار.
- ارتفاع نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 67.4 مليون دينار، لتصل إلى 1,170.8 مليون دينار .
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 24.6 مليون دينار، لتصل إلى 250.1 مليون دينار.
- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 0.6 مليون دينار، لتصل إلى 310.2 مليون دينار.

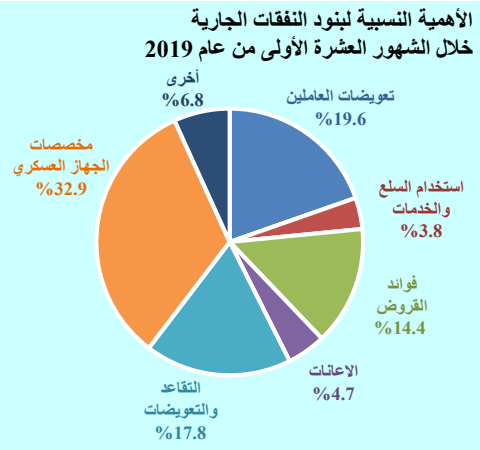

- **النفقات الرأسمالية**

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2019 بمقدار 18.7 مليون دينار، أو ما نسبته 3.0%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018، لتصل إلى 596.7 مليون دينار.

العجز/ الوفر المالي

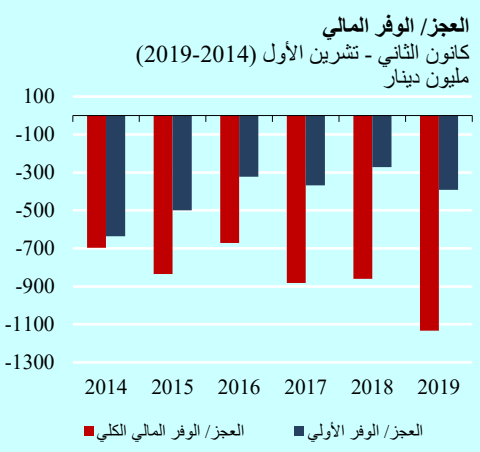

- حققت الموازنة العامة، عجزاً مالياً كلياً بعد المنح الخارجية، خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2019 بمقدار 1,133.2 مليون دينار، مقابل عجز مقداره 859.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018. ونتيجة لذلك، بلغت نسبة العجز المالي إلى GDP نحو 4.4% مقابل عجز نسبته 3.4% خلال نفس الفترة من عام 2018. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 1,340.5 مليون دينار (-5.2% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,122.8 مليون دينار (-4.5% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018.

- سجلت الموازنة العامة عجزاً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بلغ 390.9 مليون دينار (-1.5% من GDP) خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2019، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 271.6 مليون دينار (-1.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018. ولدى إضافة المنح الخارجية، ينخفض العجز الأولي ليصل الى نحو 183.6 مليون دينار (-0.7% من GDP)، مقابل عجز أولي مقداره 8.1 مليون دينار (-0.03% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018.

الدين العام

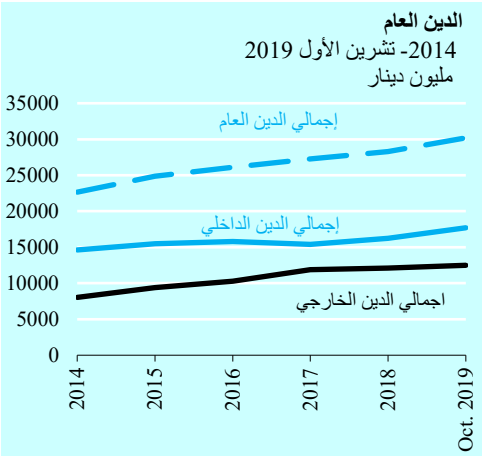

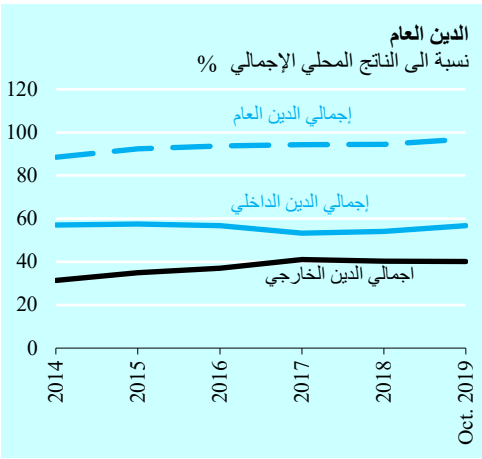

■ ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الموازنة العامة والمؤسسات المستقلة) في نهاية شهر تشرين الأول 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 1,482.3 مليون دينار، ليصل إلى 17,703.0 مليون دينار (56.8% من GDP مقابل 54.1% من GDP في نهاية عام 2018). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 1,764.2 مليون دينار، وانخفاض إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 282.0 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2018، ليصلا إلى 15,116.5 مليون دينار و2,586.5 مليون دينار، على الترتيب. وقد جاء ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة بمقدار 1,765.0 مليون دينار، مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2018، ليبلغ 14,840.3 مليون دينار، واستقرار رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية عند مستواه المتحقق في نهاية عام 2018، والبالغ 271.7 مليون دينار. أمّا انخفاض إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، فقد جاء نتيجة لانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 209.5 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2018، ليبلغ 2,048.5 مليون دينار، وانخفاض رصيد سندات المؤسسات المستقلة بمقدار 72.5 مليون دينار، مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2018، ليبلغ 538.0 مليون دينار.

- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تشرين الأول 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 404.1 مليون دينار، ليصل إلى 12,491.6 مليون دينار (40.1% من GDP مقابل 40.3% من GDP في نهاية عام 2018). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن رصيد الدين العام الخارجي المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 73.3% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو وبنسبة 9.7%. كما شكل الدين المقيم بالين الياباني ما نسبته 5.4%، والدينار الكويتي (5.0%)، وبوحدة حقوق السحب الخاصة (4.4%).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر تشرين الأول 2019 بمقدار 1,886.3 مليون دينار، ليصل إلى نحو 30,194.6 مليون دينار (96.9% من GDP)، مقابل 28,308.3 مليون دينار (94.4% من GDP)، في نهاية عام 2018.
- وعلى صعيد آخر، انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2019 بمقدار 133.6 مليون دينار مقارنة بمستواها في نهاية عام 2018، لتصل إلى 1,274.1 مليون دينار.
- وعليه، فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية شهر تشرين الأول 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 1,615.8 مليون دينار، ليصل الى 16,428.9 مليون دينار (52.7% من GDP مقابل 49.4% من GDP في نهاية عام 2018). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 2,019.9 مليون دينار ليصل الى 28,920.5 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 92.8% من GDP بالمقارنة مع ما نسبته 89.7% من GDP في نهاية عام 2018.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2019 بمقدار 559.0 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2018، لتبلغ 1,594.6 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 1,271.6 مليون دينار، وفوائد بقيمة 323.0 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2020

كانون الثاني

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي برفع جميع أسعار المشتقات النفطية، مع تثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي والكاز، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2019	2020	معدل النمو %
		كانون الأول	كانون الثاني	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	775	785	1.3
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	1,010	1,015	0.5
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/لتر	1,160	1,165	0.4
السولار	فلس/لتر	595	615	3.4
الكاز	فلس/لتر	595	595	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/طن	301.5	313.1	3.8
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	434	453	4.4
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	439	458	4.3
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	454	473	4.2
الإسفلت	دينار/طن	296.4	308	3.9

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2020/1/1.

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر كانون الثاني 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

الإجراءات المالية والسعرية لعام 2019

كانون الأول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر كانون الأول 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

تشرين الثاني

- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة الخاصة على السيارات التي تعمل كلياً على الكهرباء، لتصبح على النحو التالي:
  - 10% على سيارات الكهرباء التي لا تتجاوز 250 كليو واط.
  - 15% على سيارات الكهرباء التي تزيد على 250 كليو واط.
  - الإبقاء على نسبة 25% للسيارات المصممة للاستعمال خارج الطرق العامة أو المعدة إعداداً خاصاً لتقاد باليدين دون الرجلين لاستعمال المقعدين أو المعدة لاستعمالها للإسعاف ونقل الموتى.
- قرر مجلس الوزراء إلغاء ضريبة الوزن على المركبات والاستعاضة عنها بضريبة 4% من قيمة السيارة.
- قرر مجلس الوزراء إجراء تعديلات على نسب الاستهلاك للسيارات المستعملة أو غير المستعملة في جداول التعريفة الجمركية، بشكل تراكمي خلال 5 سنوات، لتحتسب القيمة بتنزيل:
  - 15% من القيمة عن السنة الأولى التي تلي سنة الصنع.
  - 10% عن السنة الثانية.
  - 5% عن السنة الثالثة.
  - 3% عن السنة الرابعة.
  - 2% عن السنة الخامسة.

- اتخذ مجلس الوزراء عدة إجراءات بهدف تنشيط سوق العقار، على أن ينتهي العمل بهذه القرارت بتاريخ 2019/12/31، تضمنت ما يلي:
  - اعفاء الشقق التي لا تزيد مساحتها عن 150 م^2 غير شاملة الخدمات من رسوم التسجيل وتوابعها، بغض النظر عن البائع.
  - استيفاء فرق رسوم التسجيل للشقق التي تزيد مساحتها عن 150 م^2 بنسبة مخفضة مقدارها 50% عن النسبة المقررة مهما بلغت مساحة الشقة.
  - تخفيض رسوم تسجيل بيع الأراضي بنسبة 50% عن النسبة المقررة في قانون رسوم تسجيل الأراضي وتعديلاته.
  - تخفيض ضريبة بيع العقار بنسبة 50% عن النسبة المقررة للأراضي بغض النظر عن البائع، وللشقق اذا كان البائع شخصاً طبيعياً.
- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر تشرين الثاني 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

تشرين الأول

- تنفيذاً للأمر الملكي السامي، قرر مجلس الوزراء زيادة الرواتب التقاعدية للمتقاعدين العسكريين المحالين على التقاعد قبل تاريخ 2010/6/1، وذلك على النحو التالي:
  - زيادة رواتب المتقاعدين العسكريين الذين تمت إحالتهم على التقاعد قبل تاريخ 2010/6/1، بقيمة إجمالية مقدارها 53.3 مليون دينار، حيث تتراوح قيمة الزيادة ما بين (28-38) دينار وفقاً للرتب العسكرية.
  - زيادة رواتب ورثة المتقاعدين العسكريين المحالين على التقاعد أو المتوفين على رأس عملهم قبل تاريخ 2010/6/1، بواقع 20 دينار توزع بالتساوي على عدد الورثة.
  - يصرف لورثة المتقاعدين العسكريين المحالين على التقاعد قبل تاريخ 2019/10/1، قيمة الزيادة المستحقة للورثة الواردة في البند السابق أعلاه.
- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر تشرين الأول 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

أيلول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر أيلول 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.
- صدور نظام معدل لنظام رسوم تصاريح عمل العمال غير الأردنيين لسنة 2019، بحيث يستوفى من صاحب العمل رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده لسنة أو لجزء من السنة مقداره 400 دينار، عن كل عامل في كافة القطاعات والانشطة الاقتصادية، باستثناء ما يلي:
  - استيفاء مبلغ (175) دينار عن كل عامل لدى المؤسسات والشركات العاملة في قطاع صناعة الالبسة والمحيكات المسجلة لدى هيئة الاستثمار في المناطق التنموية.
  - استيفاء مبلغ (900) دينار عن كل عامل إضافي بعد العامل الأول في المنزل أو من في حكمه، كالبستاني أو الطاهي.
  - استيفاء مبلغ (1000) دينار عن كل عامل في محلات المساج المرخصة، والملاهي الليلية والبارات والديسكو.
  - استيفاء مبلغ (2400) دينار عن كل عامل من ذوي المهارات المتخصصة زيادة على الاعداد أو نسب العمالة الوافدة المسموح بها.
  - استيفاء مبلغ (1400) دينار عن كل عامل من عمال المياومة للتصريح الحر في القطاع الزراعي.
  - استيفاء مبلغ (1900) دينار عن كل عامل من عمال المياومة للتصريح الحر في قطاع الانشاءات أو التحميل والتنزيل، أو من يقرر وزير العمل اعتبارهم من هذه الفئة.

آب

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر آب 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء فرض رسوم على شحنات الألبسة والاحذية وألعاب الاطفال والمواد الغذائية المشتراة إلكترونياً، وذلك على النحو التالي:
  - فرض 5 دنانير على الشحنات التي لا تزيد قيمتها على 50 دينار، يتم استفاؤها بموجب تصريح مختصر من خلال المنصة الإلكترونية للجمارك، وفي حال عدم التصريح، يفرض 15 دينار بدل خدمات جمركية، على أن لا تزيد قيمة الفواتير السنوية عن 500 دينار.

- فرض 10 دنانير على الشحنات التي تزيد قيمتها على 50 دينار ولا تتجاوز 100 دينار، يتم استفاؤها بموجب تصريح مختصر من خلال المنصة الإلكترونية للجمارك، وفي حال عدم التصريح، يفرض 25 دينار بدل خدمات جمركية، على أن لا تزيد قيمة الفواتير السنوية عن 500 دينار.
- الشحنات التي تزيد قيمتها على 1000 دينار، ينظم بها بيان امتعة مسافرين اصولي، ويستوفى عنها الرسوم والضرائب المقررة بموجب التشريعات النافذة.

♦ تموز

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر تموز 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

♦ حزيران

■ إقرار نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2019، والمتضمن فرض ضريبة مقطوعة على المحروقات والمشتقات النفطية، وذلك على النحو التالي:

- البنزين الخالي من الرصاص 90 بما مقداره 37 قرشاً/لتر.
- البنزين الخالي من الرصاص 95 بما مقداره 57.5 قرشاً/لتر.
- البنزين الخالي من الرصاص 98 بما مقداره 70 قرشاً/لتر.
- السولار بما مقداره 16.5 قرشاً/لتر.
- الكاز بما مقداره 16.5 قرشاً/لتر.
- الغاز البترولي المسال بما مقداره 60 ديناراً/طن.
- الإسفلت بما مقداره 45 ديناراً/طن.
- زيت الوقود بما مقداره 20 ديناراً/طن.

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر حزيران 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

■ قرر مجلس الوزراء الموافقة على حزمة من الاجراءات التي من شأنها زيادة حجم التداول في سوق العقار، تضمنت ما يلي:

- شمول نظام المساحة المفرزة بين الشركاء (نظام إفراز الأربعات) لجميع مناطق المملكة باستثناء الأراضي الخاضعة لقوانين خاصة، لما لذلك من أثر في إزالة الشيوع وفي زيادة اعداد معاملات الإفراز.

- تخفيض أسعار الأساس لقيم العقارات بنسبة 20%.
- الإعفاء من رسوم الانتقال والتخارج للورثة حتى نهاية العام الحالي.

أيار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر أيار 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

نيسان

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر نيسان 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر آذار 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

شبـاط

- تخفيض بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 10 فلساً بدلاً من 12 فلساً، ابتداءً من شهر شباط 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء الغاء الرسوم على الصادرات الزراعية حتى نهاية العام الحالي.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام معدل لنظام التبرعات المدرسية لسنة 2019، والمتضمن تخفيض قيمة التبرعات المدرسية للطلبة الاردنيين وتحديدها للطلبة غير الاردنيين في المراحل التعليمية وعلى النحو التالي:

المرحلة التعليمية	الطلبة الاردنيين	الطلبة غير الاردنيين
المرحلة الاساسية من الصف الاول الى الصف السادس	3 دنانير	40 دينار
المرحلة الاساسية من الصف السابع الى الصف العاشر	4 دنانير	40 دينار
المرحلة الثانوية الفروع الاكاديمية	6 دنانير	60 دينار
المرحلة الثانوية الفروع المهنية	6 دنانير	80 دينار

كانون الثاني

- قرر مجلس الوزراء منح إعفاءات ضريبية وجمركية بشكل كامل للحافلات الخصوصية التي تعمل على نقل الطلاب، والمراد استبدالها، أو التي سيتم تسجيلها وترخيصها لتعزيز الأسطول، وذلك اعتباراً من تاريخ صدور القرار وحتى تاريخ 2019/12/31، ولمرة واحدة فقط.
- قرر مجلس الوزراء منح إعفاءات ضريبية وجمركية بشكل كامل لحافلات النقل السياحي، العاملة حالياً والمراد استبدالها، أو العاملة التي سيتم تسجيلها وترخيصها لتعزيز الأسطول، أو في حالة ترخيص شركات جديدة، وذلك اعتباراً من تاريخ صدور القرار وحتى تاريخ 2019/12/31، ولمرة واحدة فقط.
- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تخفيض بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 12 فلساً بدلاً من 18 فلساً، ابتداءً من شهر كانون الثاني 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء عدم تمديد الإعفاء من الضريبة الخاصة الممنوح للسيارات التي تعمل بالكهرباء كلياً، لتصبح خاضعه لضريبة خاصة بنسبة 25%.
- قرر مجلس الوزراء تثبيت سعر الكاز لمدة أربعة شهور اعتباراً من بداية شهر كانون الثاني وحتى نهاية شهر نيسان 2019، مع العمل على تخفيضه في حال تراجعت أسعار النفط عالمياً خلال هذه الفترة.
- في ضوء قرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه في شهر تموز 2018، بخصوص الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، تم رفع الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد بواقع 5 نقاط مئوية لتصبح 35%، وذلك اعتباراً من 2019/1/1 حتى تاريخ 2019/12/31.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 61 سلعة أساسية خاضعة لنسبة 10% و16% لتصبح 4%، وذلك اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية. وقد شملت القائمة اللحوم المعلبة، والسمك، والجبن، والمعكرونة والخضروات، والفواكه، وملح الطعام، ومعجون الطماطم، بالإضافة إلى أقلام الرصاص.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2019

كانون الأول

- التوقيع على منحة مقدمة من الولايات المتحدة الامريكية بقيمة 745.1 مليون دولار، وذلك لدعم الخزينة والتي تأتي ضمن برنامج المساعدات الامريكية الاقتصادية للاردن لعام 2019.
- التوقيع على أربعة اتفاقيات مساعدات مقدمة من الحكومة الألمانية بقيمة 137.5 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:
  - 66 مليون يورو منحة لتمويل المرحلة السابعة والثامنة من مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي للمجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين.
  - 45 مليون يورو قرض ميسراً جداً لتمويل المرحلة الخامسة من برنامج إدارة مصادر المياه.
  - 25 مليون يورو قرض ميسراً جداً لتمويل المرحلة الثانية من مشروع التكيف مع تغير المناخ في قطاع المياه.
  - 1.5 مليون يورو منحة تكميلية للمرحلة الثانية من مشروع التكيف مع تغير المناخ في قطاع المياه.
- التوقيع على ثلاثة اتفاقيات مساعدات مقدمة من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) بقيمة 250 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:
  - 150 مليون يورو قرض ميسر لتمويل برنامج تنمية سياسة قطاع المياه من خلال الموازنة العامة.
  - 40 مليون يورو قرض ميسر لتمويل سياسة تنمية قطاع العدل من خلال الموازنة العامة.
  - 60 مليون يورو قرض ميسر جداً لتمويل مشروع صرف صحي شمال شرق البلقاء.

تشرين الثاني

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من صندوق قطر للتنمية بقيمة 4.2 مليون دولار، وذلك للمساهمة في تمويل صندوق الأردن الصحي للاجئين الذي تديره وزارة الصحة، وذلك من أجل تخفيف الضغوط المالية على الموازنة.

- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 20 مليون يورو مقدمة من الحكومة الألمانية من خلال بنك الإعمار الألماني (KFW)، لتمويل المرحلة الأولى من برنامج ترويج التعليم والتدريب المهني والتقني.

تشرين الأول

- التوقيع على اتفاقية مساعدات مقدمة من الحكومة الايطالية بقيمة 85 مليون يورو دعماً للموازنة العامة، وذلك للمساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025).

تموز

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدم من الصندوق السعودي للتنمية بقيمة 50 مليون دولار، وذلك لتمويل مشروع إنشاء وتجهيز مدارس حكومية في مناطق مختلفة في المملكة، وتأتي هذه الاتفاقية ضمن تعهدات المملكة العربية السعودية الشقيقة في قمة مكة المكرمة.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) بقيمة 15.7 مليون دولار، لتمويل مشروع تعزيز الامن في مراكز ميناء العقبة.

حزيران

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل قرضين ميسرين جداً مقدمة من الوكالة الفرنسية للإنماء بقيمة 95 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:
  - 80 مليون يورو لدعم سياسة قطاع مالية البلديات من خلال الموازنة العامة، وذلك بهدف وضع برنامج عمل للإصلاحات والأنشطة لمنفعة 100 بلدية في الأردن.
  - 15 مليون يورو لدعم الموازنة العامة للمساهمة في تمويل موازنة 2019، والحفاظ على الانفاق الاستثماري الضروري للتنمية.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 20 مليون يورو، وذلك لدعم مشروع الابداع من اجل نمو المؤسسات وفرص العمل.

نيسان

- التوقيع على ثلاث اتفاقيات للمساعدات التنموية مقدمة من الولايات المتحدة بقيمة 329 مليون دولار، ضمن برنامج المساعدات الاقتصادية المقدمة للمملكة من الولايات المتحدة الأمريكية للسنة المالية 2018، وذلك لتنفيذ عدة مشاريع وبرامج بشكل مباشر من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). موزعة على النحو التالي:
  - 265 مليون دولار لدعم قطاعات الصحة والتعليم والمياه والمرأة والشباب وسياسات النوع الاجتماعي.
  - 30 مليون دولار لدعم سيادة القانون، والحاكمية، والمجتمع المدني، ودعم جهود الإصلاح السياسي.
  - 34 مليون دولار لتعزيز النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار وتعزيز تنافسية القطاع الخاص وتعزيز الفرص الاقتصادية.

آذار

- التوقيع على اتفاقية قرض مقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة 65 مليون يورو، وذلك لتمويل مشروع تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في منطقتي دير علا والكرامة بمنطقة وادي الاردن.
- التوقيع على مذكرة تفاهم بين الحكومة الاردنية والوكالة الفرنسية للإنماء (AFD) لتقديم حزمة تمويلية للأعوام (2019-2022) بسقف قيمته مليار يورو، موزعة على النحو التالي:
  - مبلغ 650 مليون يورو قروض ميسرة تتضمن قروض لدعم الموازنة العامة بقيمة 400 مليون يورو (بواقع 100 مليون يورو سنويا)، ومبلغ 250 مليون يورو قروض ميسرة لدعم المشاريع التنموية.
  - مبلغ 200 مليون يورو للتمويل غير السيادي "اقتراض غير حكومي ولا يتضمن ضمانات حكومية".
  - مبلغ 150 مليون يورو منح ومساعدات فنية ستقدم من خلال عدة مبادرات لدعم خطة الاستجابة الأردنية.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 4.5 مليون دولار، وذلك لتمويل مشروع تعزيز قدرات الدفاع المدني الاردني.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر تشرين الأول من عام 2019 بنسبة 3.8% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 لتبلغ 483.3 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2019 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 8.6% مقارنة بذات الفترة من عام 2018 لتصل الى 4,881.8 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر تشرين الأول من عام 2019 بنسبة 7.4% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 لتبلغ 1,174.7 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2019 فقد انخفضت المستوردات بنسبة 5.5% مقارنة بذات الفترة من عام 2018 لتصل الى 11,273.7 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر تشرين الأول من عام 2019 انخفاضاً نسبته 14.0% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 ليبلغ 691.4 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2019 فقد انخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 14.0% مقارنة بذات الفترة من عام 2018 ليصل الى 6,391.9 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال شهر تشرين الثاني من عام 2019 بنسبة 15.8% مقارنة بذات الشهر من عام 2018 لتصل الى 328.2 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2019 فقد ارتفعت مقبوضات السفر بنسبة 9.9% مقارنة بذات الفترة من عام 2018 لتصل الى 3,798.4 مليون دينار، فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 7.0% خلال شهر تشرين الثاني من عام 2019 مقارنة بذات الشهر من عام 2018 لتصل الى 65.4 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الاولى من عام 2019 فقد ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 5.1% مقارنة بذات الفترة من عام 2018 لتصل الى 964.1 مليون دينار.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر تشرين الثاني من عام 2019 بنسبة 8.3% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 ليصل إلى 220.6 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2019 فقد ارتفع اجمالي تحويلات العاملين في الخارج بنسبة 1.4% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018 ليبلغ 2,405.1 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 770.7 مليون دينار (3.4% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 مقارنة مع عجز مقداره 2,039.0 مليون دينار (9.3% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2018. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 4.8% من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 مقارنة مع 10.5% من GDP خلال الفترة المقابلة من عام 2018.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 473.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 مقارنة مع 542.5 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2018.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 32,998.1 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 32,149.6 مليون دينار في نهاية عام 2018.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 314.0 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 658.3 مليون دينار خلال العشرة شهور الأولى من عام 2019، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 344.3 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة عام 2018 ليبلغ 15,409.2 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني – تشرين الأول			
	2018	معدل النمو (%) 2018/2017	2019	معدل النمو (%) 2019/2018
	القيمة		القيمة	
التجارة الخارجية	15,753.5	0.9	15,409.2	-2.2
الصادرات الكلية	4,495.6	3.3	4,881.8	8.6
الصادرات الوطنية	3,821.5	4.0	4,135.5	8.2
المعاد تصديره	674.1	-0.6	746.3	10.7
المستوردات	11,932.0	0.0	11,273.7	-5.5
الميزان التجاري	-7,436.4	-1.9	-6,391.9	-14.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني – تشرين الأول		
	2018	2019	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	1,012.3	1,135.0	12.1
السعودية	420.2	461.0	9.7
الهند	390.4	395.1	1.2
العراق	380.2	344.5	-9.4
الكويت	149.4	182.1	21.9
الامارات	158.6	154.6	-2.5
الصين	51.0	109.0	113.7
المستوردات			
السعودية	1,984.5	1,910.1	-3.7
الصين	1,641.1	1,854.1	13.0
الولايات المتحدة الأمريكية	1,002.3	937.0	-6.5
الهند	343.3	513.1	49.5
ألمانيا	537.2	491.1	-8.6
مصر	283.4	459.9	62.3
إيطاليا	379.6	353.9	-6.8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2019 ارتفاعاً نسبته 8.6% لتصل إلى 4,881.8 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 314.0 مليون دينار (8.2%) لتصل إلى 4,135.5 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 72.2 مليون دينار (10.7%) لتصل إلى 746.3 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2019 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع الصـــادرات من الملابس بمقدار 118.6 مليون دينار (11.8%) لتصـــل إلى 1,127.9 مليون دينار. وقد اســـتحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نســـبته 89.7% من إجمالي صادرات الملابس.
- ارتفاع الصـادرات من "الحيوانات الحية" بمقدار 44.3 مليون دينار (74.1%) لتصـــل إلى 104.1 مليون دينار، وقد اســـتحوذت أسواق كل من الكويت والسعودية والبحرين على ما نســـبته 94.1% من إجمالي صـــادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصـادرات الوطنية السـلعية خلال العشـرة شـهور الأولى من عامي 2018 و2019، مليون دينار

	2018	2019	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**3,821.5**	**4,135.5**	**8.2**
الملابس	**1,009.3**	**1,127.9**	**11.8**
الولايات المتحدة الأمريكية	891.9	1,011.9	13.5
منتجات دوائية وصيدلية	**329.5**	**347.6**	**5.5**
السعودية	63.8	92.0	44.2
العراق	64.7	62.7	-3.1
الجزائر	37.9	30.7	-19.0
الولايات المتحدة الامريكية	22.1	27.1	22.6
البوتاس	**306.0**	**343.0**	**12.1**
الصين	43.1	100.9	134.1
الهند	83.8	88.6	5.7
مصر	36.2	41.0	13.3
إندونيسيا	28.2	24.7	-12.4
الفوسفات	**209.7**	**212.0**	**1.1**
الهند	139.7	138.2	-1.1
اندونيسيا	55.8	53.0	-5.0
الخضروات	**201.7**	**160.5**	**-20.4**
السعودية	57.2	49.3	-13.8
الكويت	45.8	34.7	-24.2
الامارات	35.4	22.5	-36.4
الأسمدة	**166.9**	**158.1**	**-5.3**
الهند	82.7	72.0	-12.9
تركيا	26.5	10.7	-59.6
اسبانيا	0.0	8.7	-
حامض الفوسفوريك	**76.4**	**112.4**	**47.1**
الهند	68.8	82.8	20.3
السعودية	2.3	13.8	500.0
الإمارات	0.0	6.4	-
الحيوانات الحية	**59.8**	**104.1**	**74.1**
الكويت	39.3	67.2	71.0
السعودية	7.6	23.6	210.5
البحرين	5.1	7.2	41.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع الصادرات من البوتاس بمقدار 37.0 مليون دينار (12.1%) لتصل إلى 343.0 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الصين والهند ومصر وإندونيسيا على ما نسبته 74.4% من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

اهم السلع المصدرة
كانون الثاني- تشرين الأول من عام 2019، بالمليون دينار

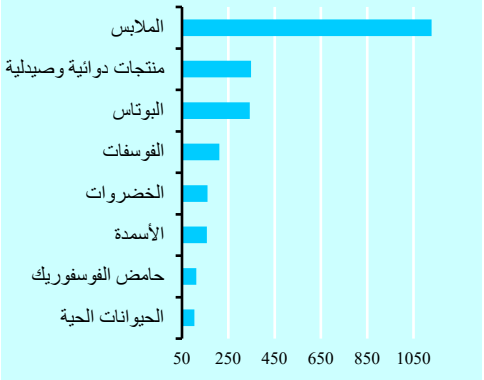

- ارتفاع الصادرات من "حامض الفوسفوريك" بمقدار 36.0 مليون دينار (47.1%) لتصل إلى 112.4 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والسعودية والإمارات على ما نسبته 91.6% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية
كانون الثاني- تشرين الأول من عام 2019

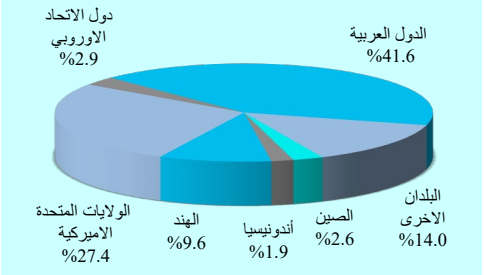

- ارتفاع الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 18.1 مليون دينار (5.5%)، لتصل إلى 347.6 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والجزائر والولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 61.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 2.3 مليون دينار (1.1%) لتصل إلى 212.0 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا على ما نسبته 90.2% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"منتجات دوائية وصيدلية" والبوتاس والفوسفات والخضروات والأسمدة و"حامض الفوسفوريك" و"الحيوانات الحية" خلال العشرة شهور الأولى من عام 2019 على ما نسبته 62.0% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 61.7% خلال الفترة المقابلة من عام 2018. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والهند والعراق والكويت والإمارات والصين على ما نسبته 67.3% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2019 مقارنة مع 67.0% خلال الفترة المقابلة من عام 2018.

المستوردات السلعية

انخفضت مستوردات المملكة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2019 بنسبة 5.5% لتصل إلى 11,273.7 مليون دينار، مقابل ثباتها خلال الفترة المقابلة من عام 2018.

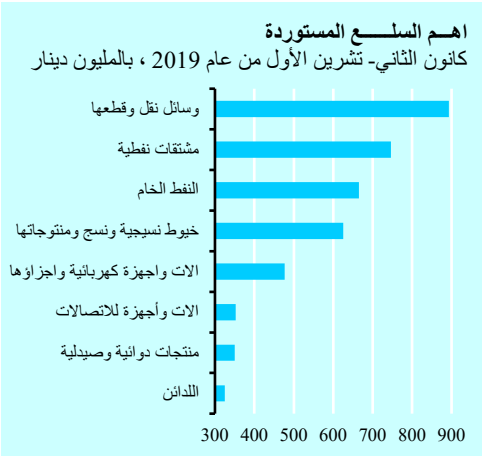

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال العشرة شهور الأولى من عام 2019 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض مستوردات المملكة من "المشتقات النفطية" بمقدار 172.4 مليون دينار (18.8%) لتصل الى 745.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند والبحرين ما نسبته 90.5% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 116.2 مليون دينار (11.5%)، لتصل إلى 892.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمانيا وكوريا الجنوبية ما نسبته 64.9% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 44.4 مليون دينار (6.3%) لتصل إلى 664.9 مليون دينار، وذلك محصلة لارتفاع الكميات المستوردة بنسبة 4.3% وانخفاض أسعار النفط بنسبة 10.1% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018. هذا وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق على ما نسبته 100% من مستوردات المملكة من النفط الخام.
- انخفاض مستوردات المملكة من "اللدائن" بمقدار 31.6 مليون دينار (8.9%) لتصل الى 324.8 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من السعودية والصين والامارات ما نسبته 70.6% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

أبرز المستوردات السلعية خلال العشرة شهور الأولى من عامي 2018 و2019، مليون دينار

	2018	2019	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**11,932.0**	**11,273.7**	**-5.5**
وسائل النقل و قطعها	**1,009.1**	**892.9**	**-11.5**
الولايات المتحدة الامريكية	231.6	187.1	-19.2
اليابان	149.6	141.0	-5.7
المانيا	156.9	129.3	-17.6
كوريا الجنوبية	139.9	122.0	-12.8
مشتقات نفطية	**918.3**	**745.9**	**-18.8**
السعودية	403.5	428.5	6.2
الهند	63.5	186.5	193.2
البحرين	50.7	59.7	17.8
النفط الخام	**709.3**	**664.9**	**-6.3**
السعودية	709.3	648.0	-8.6
العراق	0.0	16.9	-
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**568.8**	**625.3**	**9.9**
الصين	249.1	296.3	18.9
تايوان	142.5	141.5	-0.7
تركيا	52.5	43.5	-17.1
آلات وأجهزه كهربائية وأجزاؤها	**430.9**	**476.4**	**10.6**
الصين	175.8	223.6	27.2
ايطاليا	26.7	37.8	41.6
المانيا	25.5	26.3	3.1
الات واجهزة للاتصالات	**333.6**	**352.2**	**5.6**
الصين	234.1	201.5	-13.9
فيتنام	54.8	82.8	51.1
الهند	7.0	35.0	400.0
منتجات دوائية وصيدلية	**361.7**	**349.8**	**-3.3**
ألمانيا	49.9	49.1	-1.6
الولايات المتحدة الأمريكية	41.9	37.8	-9.8
فرنسا	32.0	30.0	-6.3
اللدائن	**356.4**	**324.8**	**-8.9**
السعودية	194.3	176.0	-9.4
الصين	30.1	30.0	-0.3
الامارات	24.5	23.3	-4.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- انخفاض مستوردات المملكة من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 11.9 مليون دينار، (3.3%)، لتصل إلى 349.8 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ما نسبته 33.4% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 56.5 مليون دينار (9.9%) لتصل إلى 625.3 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 77.0% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" بمقدار 45.5 مليون دينار (10.6%)، لتصل إلى 476.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وايطاليا والمانيا ما نسبته 60.4% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل النقل وقطعها" و"مشتقات نفطية" و"النفط الخام" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"آلات وأجهزة للاتصالات" و"منتجات دوائية وصيدلية" و"اللدائن"، على ما نسبته 39.3% من إجمالي المستوردات خلال العشرة شهور الأولى من عام 2019 لتحافظ على ذات النسبة المتحققة خلال نفس الفترة من عام 2018. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند والمانيا ومصر وايطاليا خلال العشرة شهور الأولى من عام 2019 على ما نسبته 57.8% من إجمالي المستوردات مقابل 51.7% خلال نفس الفترة من عام 2018.

التوزيع الجغرافي للمستوردات
كانون الثاني- تشرين الأول من عام 2019

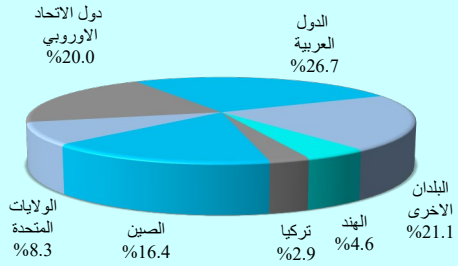

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر تشرين الأول من عام 2019 ارتفاعاً مقداره 14.5 مليون دينار (23.2%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2018 لتبلغ 77.0 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2019 فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بنسبة 10.7% لتصل الى 746.3 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر تشرين الأول من عام 2019 انخفاضاً مقداره 112.1 مليون دينار (14.0%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2018 ليبلغ 691.4 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2019 فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة (14.0%) ليصل الى 6,391.9 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر تشرين الثاني من عام 2019 بنسبة 8.3% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 ليبلغ 220.6 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2019 فقد ارتفع اجمالي تحويلات العاملين في الخارج بمقدار 33.6 مليون دينار (1.4%) مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018 ليبلغ 2,405.1 مليون دينار.

الســفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر تشرين الثاني من عام 2019 ارتفاعاً مقداره 44.9 مليون دينار (15.8%) لتصل إلى 328.2 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018. أما خلال الأحد عشر شهراً الاولى من عام 2019 فقد ارتفعت مقبوضات السفر بقيمة 343.5 مليون دينار (9.9%) لتصل إلى 3,798.4 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2018.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر تشرين الثاني من عام 2019 ارتفاعاً مقداره 4.3 مليون دينار (7.0%) لتصل إلى 65.4 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018. أما خلال الأحد عشر شهراً الاولى من عام 2019 فقد ارتفعت مدفوعات السفر بقيمة 47.0 مليون دينار (5.1%) لتصل إلى 964.1 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2018.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 إلى ما يلي:

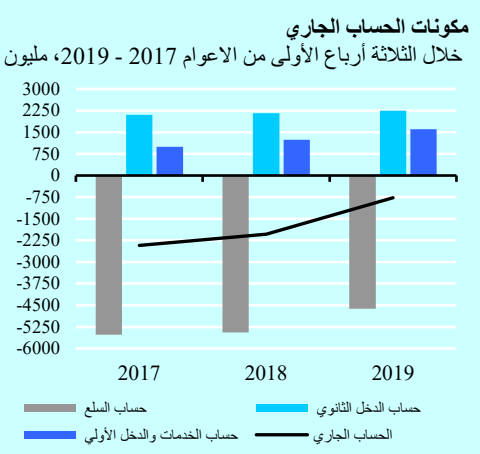

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 770.7 مليون دينار (3.4% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 2,039.0 مليون دينار (9.3% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2018. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 1,087.4 مليون دينار (4.8% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 مقارنة مع 2,319.2 مليون دينار (10.5% من GDP) خلال الفترة المقابلة من عام 2018. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:
  - انخفاض العجز في ميزان السلع للمملكة بمقدار 820.0 مليون دينار (15.1%) ليصل إلى 4,626.9 مليون دينار مقابل 5,446.9 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2018.
  - ارتفاع الوفر المسجل في صافي حساب الخدمات بمقدار 364.4 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018 ليبلغ 1,685.4 مليون دينار.
  - ارتفاع العجز المسجل في صافي حساب الدخل الاولي بمقدار 2.6 مليون دينار ليصل إلى 81.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 مقارنة مع عجز بلغ 79.2 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2018. ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 9.9 مليون دينار، وارتفاع وفر صافي تعويضات العاملين بمقدار 7.3 مليون دينار.
  - ارتفاع صافي وفر حساب الدخل الثانوي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 بمقدار 86.5 مليون دينار ليصل 2,252.6 مليون دينار مقابل وفر مقداره 2,166.1 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2018. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 36.5 مليون دينار ليبلغ نحو 316.7 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 50.0 مليون دينار ليصل إلى 1,935.9 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019 تدفقاً للداخل بمقدار 23.0 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل خلال الفترة المقابلة من عام 2018 والذي بلغ في حينها 18.0 مليون دينار. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,258.1 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 2,371.6 خلال الفترة المقابلة من عام 2018، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:
  - تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 473.1 مليون دينار، بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 542.5 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2018.
  - تسجيل صافي استثمارات الحافظة صافي تدفقاً للخارج مقداره 783.0 مليون دينار، بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 137.8 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2018.
  - تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 1,716.6 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 693.8 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2018.
  - ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 148.6 مليون دينار، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 1,273.1 مليون دينار خلال الفترة المقابلة عام 2018.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الثلاثة أرباع الأولى عام 2019 التزاماً نحو الخارج بلغ 32,998.1 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2018 والبالغ 32,149.6 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الثلاثة أرباع الأولى عام 2019 بمقدار 354.2 مليون دينار ليصل إلى 18,213.8 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي 428.6 مليون دينار، وانخفاض النقد والودائع للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 127.7 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الثلاثة أرباع الأولى عام 2019 بمقدار 1,202.7 مليون دينار ليصل إلى 51,211.9 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع رصـــيد القروض طويلة الأجل لدى الحكومة العامة بمقدار 803.2 مليون دينار، ليبلغ 5,331.0 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 529.2 مليون دينار ليبلغ 25,460.2 مليون دينار.
  - ارتفاع رصـيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصـرفي بمقدار 520.8 مليون دينار لتبلغ 9,254.7 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 572.7 مليون دينار للبنوك المرخصة ، وانخفاضها بمقدار 51.9 مليون دينار للبنك المركزي).
  - ارتفاع رصـــيد القروض طويلة الأجل للقطاعات الأخرى بمقدار 256.1 مليون دينار ليصل إلى 2,052.4 مليون دينار.
  - ارتفاع رصـيد الإئتمان التجاري الممنوح للمقيمين في المملكة بمقدار 45.4 مليون دينار ليصل إلى 877.0 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد استثمارات الحافظة بمقدار 886.2 مليون دينار لتبلغ 7,116.1 مليون دينار.
  - انخفاض الرصـيد القائم لتسـهيلات صـندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 121.3 مليون دينار ليصل إلى 415.3 مليون دينار.